

تحليل الاداء الكلي لمؤشرات ميزانية المملكة للعام المالي 2020م

قطاع الشؤون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
ديسمبر 2019م

المحتويات

- 1..... مقدمة
- 2..... القسم الأول : الافاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2020م.....
- 5..... القسم الثاني : التطورات الاقتصادية.....
- 7..... القسم الثالث : النتائج الفعلية للسنة المالية 1440 /1441 هـ (2019م).....
- 9..... القسم الرابع : ميزانية السنة المالية القادمة 1441 /1442 هـ (2020م).....
- 14..... خاتمة

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي 1442/1441 هـ

يسرنا إيضاح النتائج الفعلية للسنة المالية للعام 1441/1440 هـ (2019م) واستعراض

أهم الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد 1442/1441 هـ ،

(2020م) وتطورات الاقتصاد الوطني.

القسم الأول

الافاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2020م

حملت الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للسنة المالية 1441/1442هـ في طياتها إشارات عديدة عن مدى اهتمام القيادة الرشيدة بتحقيق أهداف وطموحات رؤية المملكة 2030، وتنفيذ خطط التحول الوطني، وتنويع مصادر الدخل وبناء الاحتياطيات، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتوسيع وتطوير مشاريع البنية التحتية للاقتصاد السعودي، وتنمية وتطوير العنصر البشري، وإعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر.

وبالقراءة التحليلية لميزانية المملكة للعام الجديد، فيما يلي أبرز الدلالات والإشارات التي تم استخلاصها من مؤشرات ميزانية المملكة للسنة المالية 1441/1442هـ:

(1) الاستمرار في تحقيق الإنضباط المالي والسيطرة على عجز الميزانية

تستمر جهود الحكومة في الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الميزانية، حيث أنه من المقدر أن يبلغ عجز الميزانية حوالي 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م، وأن يستمر بالإنخفاض التدريجي حتى يعزز الاستقرار والاستدامة المالية في المدى المتوسط، ومن المقدر أن يبلغ عجز الميزانية حوالي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022م.

يرجع خفض مستوى النفقات على المدى المتوسط إلى سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة والتي تستهدف تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية وتعزيز النمو، بحيث يتم التركيز في الإنفاق على القطاعات التي يمكن أن تحقق معدلات نمو أعلى، وفي نفس الوقت تحقيق التوازن في مصادر ومحركات النمو الاقتصادي من خلال إتاحة دور متزايد للقطاع الخاص القادر على تحقيق أداء ونتائج اقتصادية أفضل في كثير من الأحيان. وقد انعكست جهود الحكومة في تحسين بيئة الأعمال على نمو الاستثمار الخاص بالإضافة إلى تحسن ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية.

(2) استهداف تنويع مصادر الإيرادات العامة والحد من التذبذب في التدفقات المالية

تهدف سياسات وبرامج تنمية الإيرادات إلى إيجاد مصادر تتسم بالتنوع للحد من تذبذب التدفقات المالية نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط، ولتسهيل التخطيط المالي وانتظام تمويل المشاريع والبرامج المختلفة. وتقدر الإيرادات المتوقعة للسنة المالية الحالية 2019م بنحو 917 مليار ريال أي بنمو نسبته 1.2% عن العام السابق، كما يتوقع أن تبلغ الإيرادات حوالي 833 مليار ريال في العام 2020م، إلى أن تصل إلى 863 مليار ريال في عام 2022م، ويعتمد هذا التوقع على الاستمرار في تحسن الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى استكمال تنفيذ المبادرات المعلنة سابقاً والرامية لتنمية الإيرادات. وفي ضوء تنفيذ الكثير من مبادرات تنمية الإيرادات المعلنة، سيتم التركيز في عام 2020م على إكمال هذه المبادرات وتعزيز العائد منها.

(3): تمكين القطاع الخاص ورفع كفاءته ليكون شريكاً رئيساً في التنمية

تواصل الحكومة العمل على تحقيق أهدافها الاستراتيجية لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص، وذلك من خلال الاستمرار في تنفيذ المشاريع الكبرى، وبرامج تحقيق الرؤية، والتقدم في برنامج التخصيص، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات الواعدة مثل الصناعة والتعدين والقطاع المالي والخدمات المالية وقطاع التقنية والاتصالات والسياحة والترفيه والرياضة. من الجدير بالذكر أن التقديرات الأولية للمدى المتوسط لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2.3% في عام 2020م، ومن المتوقع استمرار النمو السنوي بالوتيرة نفسها على المدى المتوسط، مع إتاحة فرص إضافية جديدة واعدة للاستثمار والتطوير تسهم في تحقيق مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

استمرارية دعم ميزانية تحفيز القطاع الخاص بالتزامن مع المبادرات الأخرى في المالية العامة لدعم النشاط الاقتصادي وتقوية شبكة الحماية الإجتماعية، ومنها مبادرات حزم تحفيز القطاع الخاص ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها، حيث صدر مؤخراً قرار مجلس الوزراء بتحمل الدولة لمدة خمس سنوات المقابل المالي المقرر على العمالة الوافدة من شهر أكتوبر في المنشآت الصناعية المرخص لها بموجب ترخيص صناعي ابتداء من 2019م وبما يدعم استقرار ونمو الأنشطة الصناعية بالمملكة.

تستهدف الحكومة الإسراع في تنفيذ برنامج التخصيص بنقل ملكية الأصول من الحكومة إلى القطاع الخاص، وإسناد تقديم بعض الخدمات الحكومية إليه لتعزيز دوره وبما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات. وكذلك تعمل الحكومة على تحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال برنامج تطوير القطاع المالي لدعم التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.

(4): تحديد أولويات الإنفاق العام بما يحقق مستهدفات التنمية الشاملة

تولي الحكومة أهمية كبرى للتنمية الشاملة بشقها الاقتصادي والاجتماعي وما يتطلبه ذلك من برمجة أولويات الإنفاق لتوجيهه للخدمات الأساسية تحسباً لجودة الحياة ورفعاً لمستوى المعيشة، إضافة إلى استكمال تطوير برامج تحقيق الرؤية وخطط تنمية القطاع الخاص. ويتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات نحو 1.048 مليار ريال في العام 2019م، وأن يبلغ نحو 1.020 مليار ريال في عام 2020م، ويتوقع أن تصل النفقات إلى 955 مليار ريال بحلول العام 2022م.

(5): ترشيد الإنفاق العام مع الاهتمام بتعزيز برامج الحماية الاجتماعية والإرتقاء بجودة الحياة

■ تم خلال السنوات الثلاث الماضية تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية في إدارة المالية العامة لرفع كفاءة الإنفاق، كما يتم بالتنسيق مع مركز كفاءة الإنفاق مراجعة بنود الإنفاق على مستوى الأجهزة الحكومية والعمل على زيادة فاعلية الإنفاق على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. كما تم في هذا الإطار مراجعة برامج تحقيق الرؤية والمشروع الكبرى وبقية المشاريع الأخرى وجدولها الزمنية بهدف دعم الإستقرار والإنضباط المالي وبشكل يتناسب مع العائد المتوقع من هذه المشاريع والبرامج.

■ تشمل تقديرات الإنفاق الحكومي لعام 2020 م الاستمرار في مساندة الأسر خلال مرحلة التحول الاقتصادي عن طريق برامج الحماية الاجتماعية مثل حساب المواطن وبدل غلاء المعيشة لكل من (الموظفين والمتقاعدين ومستفيدي الضمان الاجتماعي والطلاب) وبرامج الضمان الاجتماعي الأخرى مع الاستمرار في مراجعتها وتحسينها بما يحقق الوصول للفئات المستهدفة.

■ يعد الإنفاق الاجتماعي أحد أهم أولويات الإنفاق الحكومي لتحسين جودة الحياة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين من أسر وأفراد. وفي ضوء ذلك، يقدر إجمالي الإنفاق في ميزانية العام المقبل 2020 م بنحو 1.020 مليار ريال منخفضاً عن المتوقع للعام 2019 م بنسبة 2.7%، وذلك مع استمرار جهود الحكومة في رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في تمويل إنشاء وتشغيل عدد من المشاريع وسيتم التركيز على تحسين كفاءة الإنفاق وتوجيهه نحو القطاعات الأكثر إنتاجية بما يعزز مستهدفات النمو الاقتصادي من خلال دعم التنمية الاجتماعية، ورفع درجة الانضباط والتخطيط المالي.

(6): وجود برامج تنفيذية تساهم في تحقيق مستهدفات رؤية 2030 والإرتقاء بجودة حياة المواطن

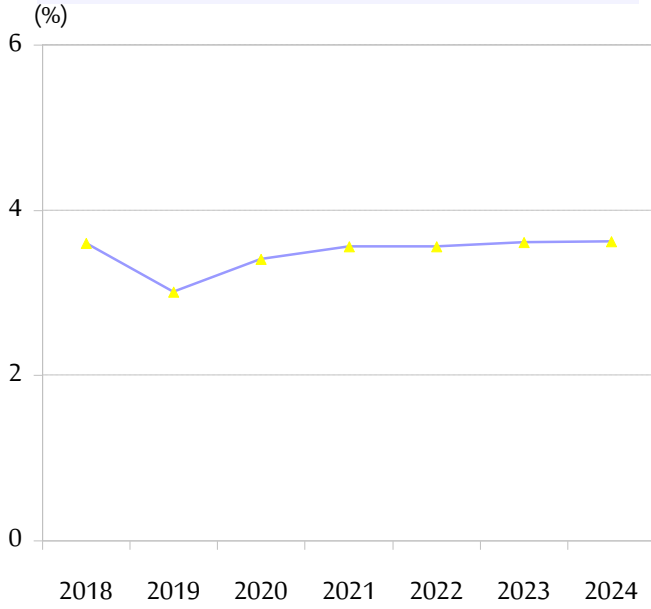
■ هناك العديد من برامج الرؤية مثل برنامج الإسكان، وبرنامج جودة الحياة، وبرنامج صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن، وبرنامج التحول الوطني، وتستهدف هذه البرامج التنفيذية بناء اقتصاد جديد وقوي يضمن فرص عمل للأجيال القادمة ويحسن مستويات المعيشة على الأجل الطويل.

القسم الثاني

التطورات الاقتصادية

1. الاقتصاد العالمي:

معدل نمو الاقتصاد العالمي،
خلال الفترة (2018-2024م)



المصدر: صندوق النقد الدولي

يعد تباطؤ معدل النمو في الاقتصاد العالمي وتوقعات حدوث ركود من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، حيث أن النزاعات التجارية قد أثرت سلباً على حركة التجارة الدولية وأدت إلى التذبذب في الأسواق العالمية. وقد انعكست هذه التطورات على توقعات نمو الاقتصاد العالمي، حيث قام صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2019م بمراجعة تقديراته للنمو العالمي لهذا العام ليبلغ نحو 3% ثم 3.4% للعام 2020م، وذلك بانخفاض بنحو 0.3 و 0.2 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بتقديراته السابقة في شهر أبريل 2019م.

تسعى المملكة من خلال سياستها النفطية إلى استقرار السوق العالمية للنفط الخام بما يوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين معاً ويوفر البيئة الملائمة للنمو المستدام في الاقتصاد العالمي من خلال دورها القيادي الفاعل في الالتزام بالحصص المتفق عليها وفقاً لاتفاقية (أوبك+). كما تسعى سياسات الحكومة إلى مواجهة التحديات عن طريق تنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية وتنويع الإيرادات غير النفطية للحد من تذبذب التدفقات المالية، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص والتركيز على دعم معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي.

لقد شهدت أسواق النفط تقلبات كبيرة خلال عام 2019م حيث تراوحت أسعار خام برنت بين حوالي 69 دولاراً للبرميل خلال الربع الثاني لعام 2019م لتعود وتنخفض إلى 62.8 دولاراً للبرميل في شهر سبتمبر 2019م. وفيما يتعلق بالإنتاج، تشير تقارير منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى أن جهود الدول الأعضاء والمنتجين خارج أوبك (أوبك+) لدعم استقرار أسواق النفط أسهم في انخفاض إنتاج دول المنظمة خلال الربع الثاني من عام 2019م بحوالي 510 ألف برميل يومياً ليصل إلى 29.97 مليون برميل يومياً مقارنة بالربع الأول من عام 2019م.

2. الاقتصاد المحلي :

■ حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلات نمو إيجابية بنحو 1.1% خلال النصف الأول من عام 2019م مدعومة بنمو القطاع غير النفطي الذي نما بنحو 2.5% للفترة نفسها، مما أدى إلى تحسن في معدلات البطالة للسعوديين التي شهدت انخفاضاً خلال النصف الأول من العام الحالي بنحو 0.4 نقطة مئوية مقارنة بنهاية عام 2018م لتصل إلى 12.3%.

■ من ناحية أخرى، استمرت معدلات التضخم في التراجع منذ بداية العام حيث سجل متوسط مؤشر أسعار المستهلك انخفاضاً بنسبة 1.6% حتى نهاية شهر سبتمبر 2019م. متأثراً بتلاشي أثر تطبيق بعض الإصلاحات المالية والاقتصادية مثل تصحيح أسعار الطاقة وضريبة القيمة المضافة خلال العام الماضي، بالإضافة إلى تراجع مجموعة الإيجار المدفوع للسكن خلال الفترة ذاتها.

■ شهد القطاع الخاص غير النفطي نمواً إيجابياً خلال النصف الأول من عام 2019م بمعدل 2.9% مدعوماً بسياسات تحفيز القطاع الخاص، فيما استمرت معدلات الاستهلاك الخاص لنفس الفترة في النمو الإيجابي لتبلغ 4.4% مقارنة بمعدل نمو قدره 2.6% للفترة نفسها من العام السابق مدعومة بالمبادرات التي نفذتها الحكومة لمساندة قطاع الأسر والقطاع الخاص.

■ واستمرت الحكومة في تنفيذ حزمة من الإصلاحات المالية والاقتصادية والمبادرات لتنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية ومصدر رئيس للتوظيف. ومن أبرز هذه

المبادرات، مبادرة تحفيز القطاع الخاص، والاستمرار في تنفيذ بعض المشاريع الكبرى التي أدت إلى تحسن أداء عدة قطاعات أهمها قطاع التشييد والبناء حيث عاد لمعدلات النمو الإيجابية خلال عام 2019م بعد تراجع لمدة ثلاثة أعوام متتالية. كما حققت الأنشطة الاقتصادية بشكل عام معدلات نمو حقيقي إيجابية ومرتفعة، حيث سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، ونشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال معدلات نمو بلغت 3.8% و5.1% على التوالي خلال النصف الأول من عام 2019م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، كذلك سجل نشاط النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات، ونشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية (يتضمن أنشطة كالفنون والترفيه) معدلات نمو مرتفعة خلال النصف الأول من عام 2019م بلغت 5.6% و5.9% على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

■ تمت مراجعة تقديرات المدى المتوسط لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. حيث تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2.3% في عام 2020م، ومن المتوقع استمرار النمو السنوي بالتيرة نفسها على المدى المتوسط، مع إتاحة فرص إضافية جديدة واعدة للاستثمار والتطوير تسهم في تحقيق مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

القسم الثالث

النتائج الفعلية للسنة المالية 1440/1441 هـ (2019م)

ميزانية العام المالي الحالي
(1440/1441 هـ 2019م)

التوقعات	الميزانية	البيان (مليار ريال)
917	975	الإيرادات
1,048	1,106	المصروفات
131-	131-	الفائض / العجز

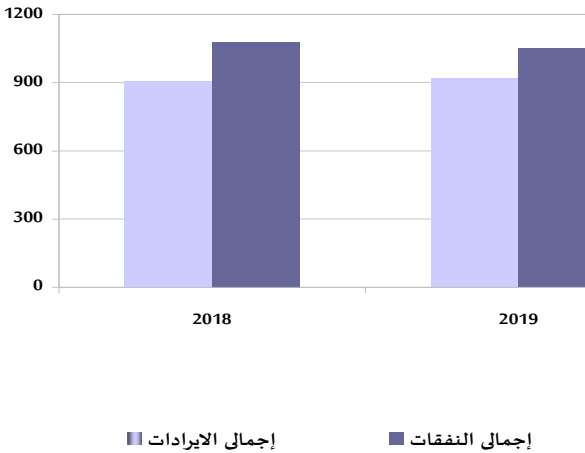
المصدر: وزارة المالية

1. الإيرادات العامة:

■ على الرغم من توقع النمو الإيجابي لإجمالي الإيرادات مقارنة بعام 2018م، إلا أنها من المتوقع أن تكون أقل من المقدر في الميزانية في ضوء تطورات أسواق النفط خلال العام 2019م، ولكن مع نمو إيجابي في الإيرادات غير النفطية بأكثر من المقدر، وذلك في إطار حرص السياسة المالية على الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي وزيادة صلابة الاقتصاد السعودي على مواجهة الصدمات الخارجية. يتوقع عدم تجاوز العجز لعام 2019م عن المعتمد في الميزانية ل يبقى عند 131 مليار ريال أو ما يعادل 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

الإيرادات والنفقات الفعلية
(للأعوام المالية 2018 و2019م)

(مليار ريال سعودي)

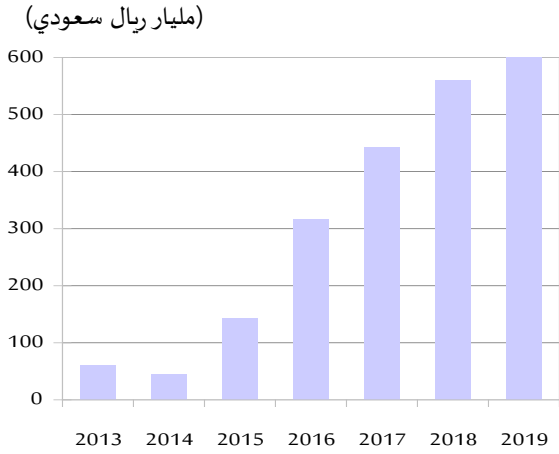


المصدر: وزارة المالية

2. النفقات العامة:

■ من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات الحكومية لعام 2019م نحو 1,048 مليار ريال بما يعادل 37.3% من الناتج المحلي الإجمالي وبانخفاض قدره 5.2% عن الميزانية المقدرة بداية العام 2019م، وبانخفاض نسبته 2.9% مقارنة بالمنصرف الفعلي في عام 2018م والذي بلغ ما يعادل 37.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بانخفاض النفقات التشغيلية بنسبة 1.6% مقارنة بالمنصرف الفعلي في العام 2018م.

3. الدين العام:

الدين العام
خلال الفترة (2013- 2019م)

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء

- من الجدير بالذكر أن الدولة قد حرصت على تطوير كفاءة إطار إدارة المالية العامة، حيث أنشأت العديد من الوحدات المتخصصة لتدعيم عملية اتخاذ القرار وتطوير إدارة المالية العامة، وتشمل أبرزها: وحدة السياسات المالية والكلية، مكتب إدارة الدين العام، مكتب تحقيق التوازن المالي، ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق، كما أطلقت عدة برامج لدعم عملية التخطيط المالي في المدى المتوسط والوصول إلى الاستدامة المالية الداعمة للاقتصاد المحلي من خلال تبني عدة مبادرات تسعى إلى توجيه الإنفاق الحكومي بالشكل الأمثل لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال العمل على تخصيص الأمثل للموارد وإدارتها بكفاءة وفعالية.

- استمرت وزارة المالية عام 2019م في اتباع سياسة تمويل متنوعة ما بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطات الحكومية وذلك لتمويل عجز الميزانية والاحتياجات التمويلية الأخرى. حيث قامت الوزارة بتنويع إصداراتها المحلية والخارجية بإصدار صكوك وسندات بحوالي 113.5 مليار ريال وذلك حتى شهر أكتوبر من العام 2019م وفقاً لخطة الإصدارات المعلنة المقدرة لإجمالي العام بنحو 120 مليار ريال (تشمل سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 2 مليار ريال)، وبذلك يتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام 678 مليار ريال أي نحو 24% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019م مقارنة مع 560 مليار ريال أي ما يعادل نحو 19% من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق.
- من المتوقع أن يبلغ إجمالي السحب من الاحتياطات الحكومية حتى نهاية العام حوالي 22 مليار ريال ليبلغ رصيد تلك الاحتياطات 467 مليار ريال بنهاية العام وذلك لتغطية ما تبقى من الاحتياجات التمويلية التي تشمل بعض القروض التابعة لخطة تحفيز القطاع الخاص.

القسم الرابع

ميزانية السنة المالية القادمة 1441/1442هـ (2020م)

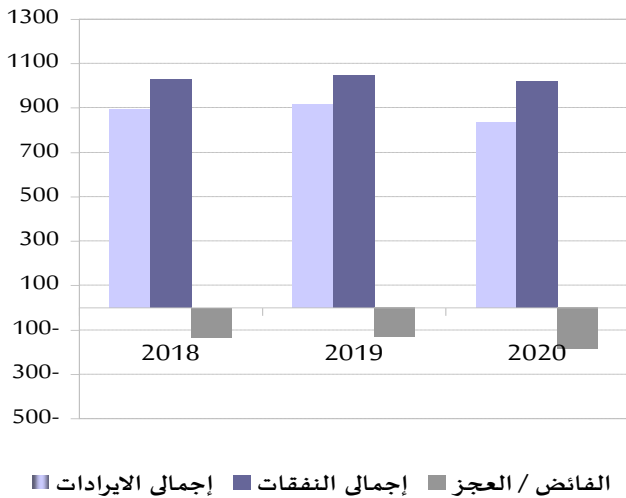
تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي 1441/1442 هـ

البيان	القيمة (مليار ريال سعودي)
الإيرادات العامة	833
النفقات العامة	1,020
الفائض / العجز	187-

المصدر: وزارة المالية

تقديرات الميزانية العامة للمملكة،
(للأعوام المالية 2018 و2019 و2020م)

(مليار ريال سعودي)



المصدر: وزارة المالية

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي 1441/1442 هـ

- قُدِّرَت الإيرادات العامة بمبلغ (833) مليار ريال.
- حُدِدَت النفقات العامة بمبلغ (1,020) مليار ريال.
- قُدِّر العجز في الميزانية بمبلغ (187) مليار ريال.
- يقدر إجمالي الإيرادات في عام 2020م بحوالي 833 مليار ريال بانخفاض نسبته 9.1% عن المتوقع في عام 2019م. تشكل الإيرادات غير النفطية 38% من إجمالي الإيرادات أي 320 مليار ريال، ومن المقدر أن تصل الإيرادات إلى 863 مليار ريال في عام 2022م.

- يقدر إجمالي الإنفاق في ميزانية العام المقبل 2020م بنحو 1.020 مليار ريال منخفضاً عن المتوقع للعام 2019م بنسبة 2.7%، وذلك مع استمرار جهود الحكومة في رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في تمويل إنشاء وتشغيل عدد من المشاريع وسيتم التركيز على تحسين كفاءة الإنفاق وتوجيهه نحو القطاعات الأكثر إنتاجية بما يعزز مستهدفات النمو الاقتصادي من خلال دعم التنمية الاجتماعية، ورفع درجة الانضباط والتخطيط المالي.

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية
في ميزانية العام المالي 1441/1442هـ

معدل التغير (%)	النفقات المقدرة لميزانية السنة المالية 2020م (مليار ريال)	النفقات المتوقعة لميزانية السنة المالية 2019م (مليار ريال)	القطاعات
4.4-	193	202	قطاع التعليم
8.2-	182	198	القطاع العسكري
4-	167	174	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
15.9	141	121	البنود العامة
1.6-	102	104	قطاع الأمن والمناطق الإدارية
1.2-	98	99	قطاع الموارد الاقتصادية
9.5-	56	62	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
9.1-	54	59	قطاع الخدمات البلدية
2.5-	28	29	قطاع الادارة العامة
2.6-	1,020	1,048	الإجمالي

المخططة للعام 2020م إنشاء محطة تحلية مياه مستقلة في مدينة الشقيق تعمل بنظام التناضح العكسي لتغذية احتياج المنطقة الجنوبية من المياه لمواكبة الطلب المتزايد، زيادة مشاركة المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية وتطوير قائمة المنتجات الوطنية الإلزامية عند إجراء التعاقد مع الجهات الحكومية، تأسيس مراكز بيئية لدعم تحقيق مستهدفات استراتيجية البيئة وتعزيز الاستثمار في مجال السياحة البيئية وتحسين الصحة العامة وجودة الموارد المائية، إنشاء شبكات الصرف الصحي في مختلف مناطق المملكة، إطلاق منصة إلكترونية للتداول التجاري للتمور، وإنشاء منفذ جديدة عرعر للجانب السعودي والعراقي.

■ **قطاع الخدمات البلدية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية في ميزانية 2020م 54 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2020م مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض، استكمال مشروع حدائق الملك عبدالله بالرياض، وطرح ما يزيد عن 5500 فرصة استثمارية عبر بوابة "فرص".

■ **قطاع التعليم:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي 193 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2020م استكمال تنفيذ وترميم مشاريع المباني التعليمية، استمرار برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، حيث يجري تنفيذ مباني لما يقارب 653 مشروع كما يجري ترميم وتأهيل 184 مدرسة أخرى، كما وصل عدد المبتعثين من الطلبة والطالبات الدراسين في الخارج الذين تشرف عليهم وزارة التعليم إلى ما يزيد عن 82.432 طالب وطالبة مع مرافقهم

فيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية:

■ **قطاع الإدارة العامة:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الإدارة العامة في ميزانية عام 2020م حوالي 28 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2020م إنشاء المحاكم وكتابات العدل بهدف تحسين الخدمات العدلية وذلك بعدد 73 محكمة وكتابة عدل بتكاليف حوالي 2.600 مليون ريال، إطلاق منصة "مقام" لخدمات الحج والعمرة، تدشين برنامج تأهيل المتميزين والذي يهدف لاستقطاب الخريجين المتميزين من الجنسين.

■ **قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:** تم تخصيص حوالي 56 مليار ريال لهذا القطاع، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2020م تطوير مستوى الرقمنة في تقديم الخدمات الحكومية للجمهور واستهداف 76% في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية، الاستفادة من الأراضي المطورة في توفير المنتجات السكنية لمستحقي الدعم السكني والوصول إلى 60% من نسبة تملك للمواطنين للسكن، تنفيذ طرق رئيسة وثنائية وفرعية واستكمال للطرق القائمة والبدء في تنفيذ بعض الطرق المحورية بحيث يتم تنفيذ 2000 كم بنسبة زيادة 3% من إجمالي الطرق داخل الخدمة، واستكمال توسعة المطارات المحلية.

■ **قطاع الموارد الاقتصادية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة في ميزانية 2020م حوالي 98 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع

كما بلغ عدد طلاب المنح الداخلية 10.216 طالب وطالبة وبلغت النفقات السنوية للابتعاث الخارجي والمنح الداخلية ما مقداره 12.5 مليار ريال هذا عدا الموظفين المبتعثين من مختلف الجهات الحكومية.

■ **قطاع الأمن والمناطق الإدارية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع المدن والمناطق الإدارية في ميزانية 2020م نحو 102 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2020م تقديم خدمات شمس «شبكة المعلومات الوطنية السياحية» لربط المنشآت وتوفير قواعد بيانات مركزية عن المعلومات السياحية بهدف تطوير التعاون المشترك في الأعمال، الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني الطارئة، والمركز الوطني الإرشادي للأمن السيبراني.

■ **القطاع العسكري:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري في ميزانية 2020م نحو 182 مليار ريال، شاملاً تعويضات العاملين، ومتطلبات التشغيل الأساسية ومشاريع البنى التحتية للمرافق العسكرية، كما تضمنت المشاريع المخططة للعام 2020م نقل وإنشاء قاعدة الملك سلمان الجوية، تطوير جامعة الدفاع الوطني، نقل وإنشاء كلية الملك فيصل الجوية، وإنشاء كلية الملك فهد البحرية.

■ **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية في ميزانية 2020م حوالي 167 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2020م استمرار العمل على إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية

يبلغ عدد المستشفيات والمراكز التي لا تزال قيد الإنشاء والتجهيز 35 مستشفى ومركزاً بطاقة استيعابية تبلغ 10.750 سريراً، وجاري العمل على إنشاء المركز الوطني للبحوث الصحية لدعم تحويل نظام الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية وتحسين صحة سكانها، وافتتاح عدد من مقرات ومدن للأندية الرياضية.

■ **البنود العامة:** بلغ ما تم تخصيصه للبنود العامة في ميزانية 2020م نحو 141 مليار ريال، والتي تضمنت النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، ونفقات التمويل، ومخصص حساب الموازنة، والمساهمات في المنظمات الدولية، والبرامج والمرافق الحكومية، والإعانات، ومخصصات الطوارئ.

العوامل الايجابية للاقتصاد السعودي

تتمثل العوامل الايجابية للاقتصاد المحلي فيما يلي:

- حدوث زيادة كبيرة في استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في القطاع غير النفطي، حيث ستواصل الحكومة في عام 2020م وعلى المدى المتوسط العمل على تسهيل مناخ الأعمال والفرص الاستثمارية أمام القطاع الخاص.
- النتائج المحتملة المصاحبة لانتهاؤ من تنفيذ بعض برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى، والاستمرار في تنفيذ خطط تنمية الصناعة المحلية والصادرات غير النفطية، مما يكون لها دور فاعل في ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في النمو والتوظيف.
- استمرار ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، والتي شهدت تحسناً ملحوظاً منذ إطلاق رؤية المملكة 2030، خاصة مع تنفيذ العديد من السياسات والمبادرات الداعمة لرفع معدلات مشاركة المرأة في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية،

فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هي

بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها

الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان

بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب

رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.